

الأزمة المالية الأمريكية من وجهة نظر محاسبية

ورقة عمل

تقدم بها

الدكتورة

المحاسب القانوني

سلوان حافظ حميد الطائي

حيدر محمد درويش التميمي

مدرس

مدرس مساعد

قسم المحاسبة

قسم المحاسبة

المقدمة

لقد أثار الرعب وأصاب الناس ذهولا كبيرا ولاسيما في مناطق جنوب شرق آسيا على اثر أحداث "توسونامي" ومن كان يتوقع ان هذا يعاد بصيغة مالية اقتصادية تصيب الاسواق المالية الكبرى لتجرب وتصيب الاسواق الكبرى المحيطة بها ولاسيما الاوربية واليابانية ، لا وبلى حتى السوق المتهدنة السوق العربية وتحديدا في بورصة السعودية اصابها هذا الذعر المالي الكبير.

ان الازمة المالية العالمية الراهنة رغم تمثلها بازمة العقارات تعود الى عدة عوامل، حيث بدأت عام ١٩٨٢ عندما قامت شركة شبه حكومية بمنح القروض ومن ثم تجميعها في السوق وفقا لما يعرف "بعملية التوريق" مما ادى الى نمو في الاقتصاد الامريكي وارتفاع نسبة الفائدة في الفترة التي امتدت ما بين ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ ، وما رافقها من ارتفاع في التداول في السوق المالي وظهور طفرة التكنولوجيا والانترنت.

ومع بداية العام ٢٠٠٠ بدأت المخاطر بالظهور مع تراجع الاقتصاد الامريكي ، واكبه اعتياد السوق على الفوائد العالية. بالاضافة الى تطبيق نظرية السوق التي تاسست على عدم التدخل او الرقابة على المؤسسات المالية والتجارية واعتماد مبدأ (السوق لا يخطئ) وهو قادر على ان يحكم نفسه بنفسه). ومن هنا ارتفع مستوى الازمة عندما بدأت البنوك بمنح القروض لمن لا يستطيع سدادها و تعاظمت الخسائر وتزايدت المخاطر.

رغم الاجراءات الدولية المتخذة لوقف التدهور ولجوء البنك المركزي الى ضخ السيولة في الاجهزة المصرفية الا ان الازمة مازالت موجودة ، فالاقتصاد الامريكي والعالمي اخذ بالانحسار ، الامر الذي سيضعف من نمو الاسواق الناشئة مما ينعكس على الاقتصاد العربي وخاصة الخليجي.

وقد احاط المناخ العالمي جو من عدم الطمأنينة في السنوات الاخيرة وتحديدا عند انفجار الازمة المالية الاسيوية عام ١٩٩٧ وعلى اثر ذلك تراجعت ثقة المستثمرين بالشركات سواء الوطنية او المتعددة الجنسيات وكان مبعث انعدام الثقة ينطلق من عدم قدرة التشريعات وهيئات الرقابة على التنبؤ بفشل منشآت الاعمال وما يدور داخل دوائر اصحاب القرار وبالشركات المساهمة العامة ومدى التجاوز الاداري والقانوني للحصول على منافع خاصة والاقتراض بلا حدود وتنفيح الاقارب والاصدقاء وكل ذلك يحدث دون تمكين المساهمين من الاطلاع على هذه التجاوزات .

ثم جاءت فضيحة شركة انرون وولدكوم وانهارت الشركة عام ٢٠٠١ وقد ادين المصرف جي بي مورغن بتهمة مساعدة اداري هذه الشركة في تمرير عمليات مالية مزورة ادت الى انهيار انرون وخسارة المستثمرين مليارات الدولارات .

الرؤيا الاقتصادية للازمة المالية

ان تحليل الازمة المالية الحاصلة (ازمة العقار) حاليا يمكن تحليلها من زاوية النظرية الكمية التقليدية للطلب النقدي ، والمعبر عن هذه النظرية في معادلة فيشر (FISHER) وصيغة المعادلة الاتية :

$$M \cdot V = P \cdot T$$

M = عرض النقد ، V = سرعة الدوران ، P = المستوى العام للأسعار ، T = حجم المعاملات .

وفي اطار النظرية فإنه تم افتراض ثبات كل من (V) سرعة الدوران ، (T) حجم المعاملات في الابد القصير ، وذلك لان تحليل النظرية الكمية التقليدية تؤكد على ان سرعة الدوران (V) تكون ثابتة وتعتمد على عوامل التكنولوجيا وهي عوامل لا تتغير الا في الابد الطويل اضافة الى العوامل المؤسسية وهي نظام المدفوعات وتقاليد الانفاق ، اما العوامل التكنولوجية فهي كارتات الائتمان المصرفي ، اما (T) حجم المعاملات فإنه يسير بخط موازي للنمو الاقتصادي اذ مع زيادة النمو الاقتصادي فإن حجم المعاملات تزداد ، لذا فإن الازمة المتمثلة بازمة العقار وعدم قدرة المصارف على استرجاع ايداعاتها ، فإنه لا بد من حصول تغيرات سريعة على (V)

^١ عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد الى اخرى خلال فترة زمنية وان هذه المعادلة بتطابق الجانب اليسر مساويا للجانب الايمن . الجانب اليسر ($M \cdot V$) هو مجموع الانفاق على السلع والخدمات ، والجانب الايمن ($P \cdot T$) قيمة المقبوضات المتحققة من بيع السلع والخدمات وان هذه المتطابقة تحوله الى نظرية عن طريق تفسير سلوك كل متغير من المتغيرات هذه المتطابقة ، اذ ان (M) عرض النقد خاضع لسيطرة السلطة النقدية ، اما ال (P) المستوى العام للأسعار فإنه يتعدد عن طريق تفاعل كل من (M, V, T) وان سرعة الدوران (V) وعرض النقد (M) تؤثر على المستوى العام للأسعار .

عن طريق التأثير على العوامل المؤسسية والتكنولوجية ، الامر الذي يقود الى حصول نمو مرتفع يقود الى زيادة سرعة حجم المعاملات (T) ومع زيادة سرعة المعاملات فأن المصارف سوف يعود الانتعاش الاقتصادي لها عن طريق سرعة اعادة مقبوضاتها ومتحصلاتها النقدية .

الرؤيا الاقتصادية لازمة المالية

وحيث بدا الحديث عن كثير من قضايا سوق المال ومارافقه من حديث عن انهيار شركات كبرى نتيجة للفساد المالي والاداري او المحاسبي اولضعف الرقابة على الانظمة المالية للمؤسسات وعدم الافصاح الصحيح عن واقعها وهذا ما حصل الان.

ان خطورة تداعيات الازمة الراهنة تتمثل في زعزعة الثقة بسلامة الاصول وملاءة الشركات المعروضة في الاسواق المالية العالمية ، وحتى بعد تغذية البنوك المركزية للمؤسسات المالية بما يقابل التزامات الديون المضمونة بنسب اعلى من المعتاد للديون الرديئة. وبهذا الصدد ينبغي معرفة ان احد اهم اسباب تفاقم الازمة يتمثل في غياب الشفافية وتأخر الافصاح عن الخسائر الى ان تراكمت بهذا الحجم التريوني . فلو ان القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والبنوك العالية كانت تعد طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وان مراقبي الحسابات كانوا يعطون تقارير محايدة بأن القوائم المالية تظهر بعدل المراكز المالية لهذه المنشآت لما حصلت هذه المفاجآت ، لان المعايير المحاسبية تلزم عند الشك في تحصيل الديون وعند انخفاض قيم الاصول (طبقا لقاعدة الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية) ان يتم تكوين ما يقابلها بما يسمى مخصص الديون المشكوك فيها ، يخصم من ارباح ذلك العام . فأين كانت هذه الشفافية يوم ان حطم مؤشر فيكس ، الذي يقيس الخوف في " وول ستريت " المستويات القياسية التي وصل اليها منذ سنوات . لدرجة احتاج معها بنك " باريايا " الى ان يوقف تداول حصص بعض صناديقه الاستثمارية ، ليعود فتحه بقرارات ادارية بأسعار جديدة ! ويوم ان اتخذ بيت " سينتنيال " الامريكي الكبير للاستثمار قرارا مؤقتا بمنع المستثمرين بسحب اموالهم .. ولو تابعنا تاريخ الاعلان عن المشكلة لوجدنا ان اول ناقوس دق خطرهما كان في فبراير " شباط " ٢٠٠٧ ، عندما تم الافراج عن البيانات الخاصة بحالات عدم السداد من قبل المقترضين . ولو عدنا بالذاكرة يوم اعلن عدد من الصناديق الاستثمارية ان تكبدها خسائر فادحة مثل صندوق " بيسيز كابيتال " في استراليا والادوات التي يديرها صندوق " تشيني كابيتال " و"كامبرج بليس " في لندن و " باردوك فاينانشيل " و" يوناتد كابيتال " في الولايات المتحدة الى درجة ان " بيرز شتينرز " ابلغ المستثمرين بأنه لن يستعيدوا الا تسعة سنتات عن كل دولار في الصندوق الثاني ، وبدأت البنوك والمصارف تعاني من متاعب هذه القروض المتراكمة فيما يسمى ب " الديون الرديئة " . كما اكدت مؤسسة "جانا سيس

كروب" في دنيفر ، ان المؤسسات العقارية ستستعيد اكثر من خمسة وعشرين الف منزل يعجز سكانه "المقترضون " عن الوفاء بديونهم ... كل ذلك مما يؤكد ان القوائم المالية لم يتم اعدادها طبقا لمقتضيات معيار الاستثمارات المالية .، مما تسبب في تراكم المشكلة وتعظم حجمها . وختاما لما قلنا ولارجاع الثقة الى المستثمرين في الاسواق المالية لابد من ان يقوم مراقب الحسابات بأبداء الرأي العادل والمحايد لهذه القوائم المالية .

المصادر

- حبي، وداد يونس ، النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٦٣
- www.shjous0/he39
- www.moheet.com